

الله الرحمن

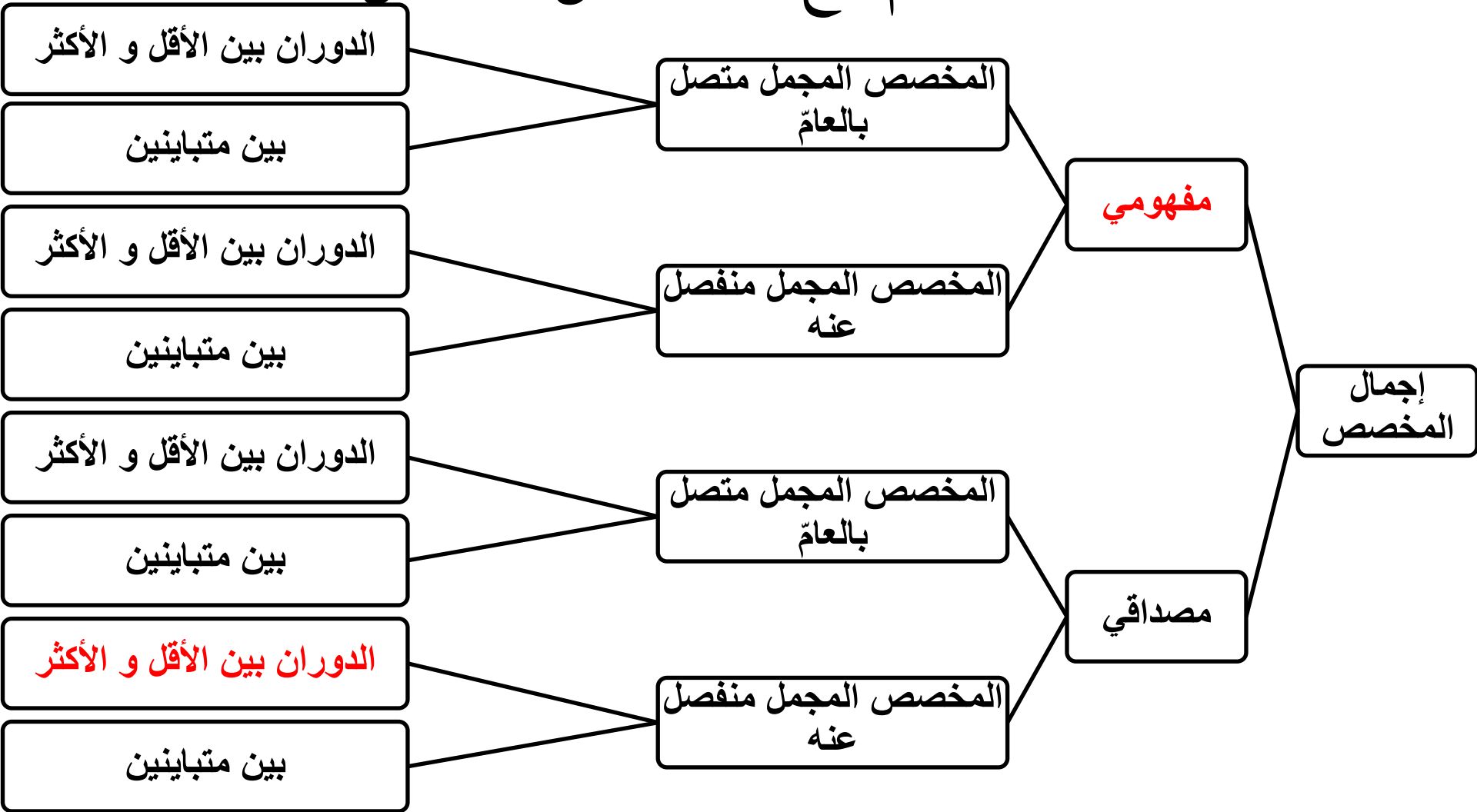
علم أصول الفقه

٢٢

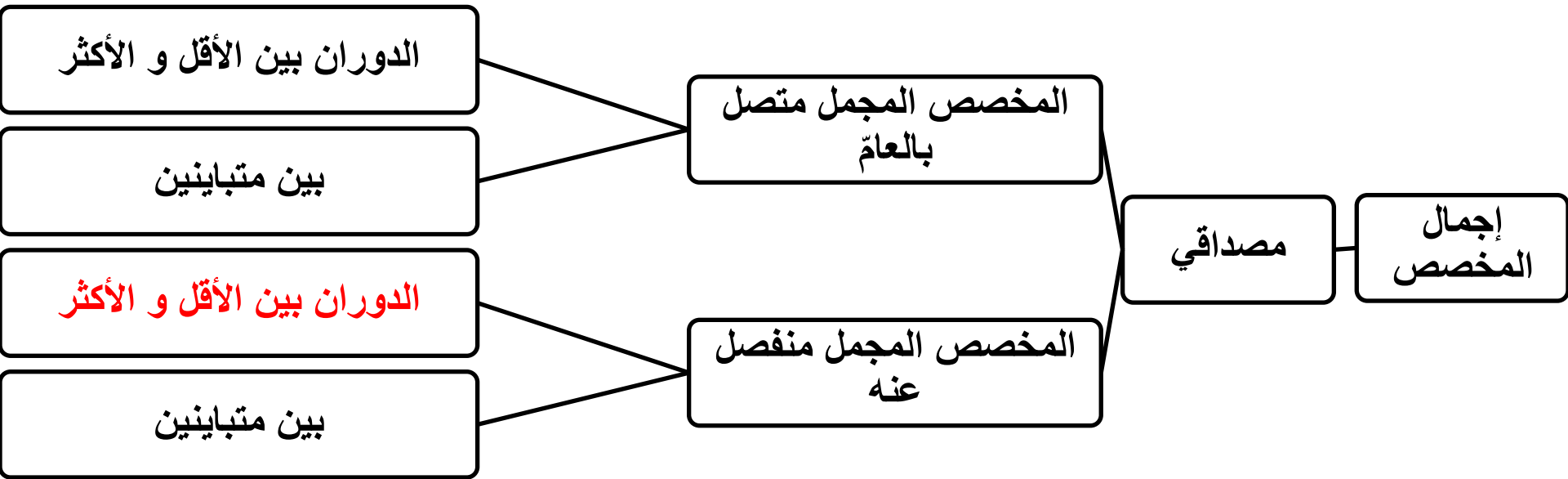
عموم وخصوص ١-١-٩٦

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

«حجية العام مع المخصّص المجرم»



«حجية العام مع المخصّص المجمل»



المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- الخطوة الأولى
- - انه قد يقال بصيغة ساذجة انه يمكن التمسك بالعام في الشبهة المصداقية لمخصصه و ذلك لأن مقتضى التمسك بالعام تام و المانع مفقود.

المقام الثاني - في المخصص المجمع مصداقاً

- أمّا المقتضى فلأنّ المفروض انفصال المخصص و عدم انثلام ظهور العام الشامل لكل فرد من افراد الفقير مثلاً حتى الفرد المشكوك فسقه.
- و أمّا فقدان المانع فلأنّ المانع المتوهم هو المخصص و لكنه لا يمكن التمسك به في الفقير المشكوك فسقه لأنه لا يحرز انطباقه عليه فكيف يمكن التمسك به فإذا لم يكن الخاصّ حجة في مورد الإجمال مع فعلية ظهور العام كان المتعين حجة العام لا محالة.

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- الخطوة الثانية
- - و هي مناقشة في الخطوة السابقة و حاصلها: انَّ ظهور العام بعد ورود المخصص يصنف إلى صنفين صنف يكون حجة و هو ظهوره في الفقراء غير الفساق و صنف لا يكون حجة و هو ظهوره في الفقراء الفساق، و مورد الشك المصداقي لا يدري هل أنه ينتسب إلى الفئة الأولى أو الثانية،؟ فيكون الشك في أصل المقتضى و شمول الظهور الحجة من العام لمورد الإجمال.

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

• الخطوة الثالثة

- وهي مناقشة فيما ذكر في الخطوة السابقة و تصحيح للمدعى في الخطوة الأولى و حاصلها: انَّ التصنيف المذكور اعتباري لا موجب له لأنَّ ظهور العام انما يقتضى شمول كل فرد فرد من مصاديقه و هم الفقراء في المثال - على ما تقدم شرحه في بحوث أدوات العموم - حيث قلنا بأنها تدلُّ على انَّ كل فرد موضوع للحكم،

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- فالمقتضى أنّما هو الظهور الجزئي في كل فرد و هذا محرز في الفرد المشكوك و أنّما يشك في وجود المانع عنه و هو شمول المخصص و قد عرفت أنّه لا يمكن التمسك به فلا يعقل أن يكون مانعاً، و أمّا تصنيف ظهور العام إلى صنفين و فئتين فمجرد انتزاع عقلي عما هو واقع ظهور العام و دلالته فلا عبرة به.

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- الخطوة الرابعة
- - و تتكفل عرض مقالة المحقق النائيني (قده) التي تحاول إبطال ما انتهينا إليه من مجموع الخطوات السابقة ببيان فني يتوقف على مقدمة حاصلها: انَّ الحكم له مرحلتان مرحلة الجعل الذي يفرض فيه الموضوع مقدر الوجود في أفق الجعل و يحكم عليه بالحكم، و مرحلة المجعول و فعلية الحكم باعتبار انطباق موضوعه على الخارج.

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و انحصار الحكم الفعلي بقسم من الافراد تارة، يكون من جهة انحصار موضوع الحكم بذلك القسم، كما إذا مات الفقراء الفساق مثلاً و لم يبق في الخارج إلا الفقير العادل. و أخرى: يكون من جهة تحديد في مرحلة الجعل تخصيصاً أو تقييداً أو نسخاً،

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

من جهة انحصار
موضوع الحكم بذلك
القسم

من جهة تحديد في
مرحلة الجعل تخصيصاً
أو تقييداً أو نسخاً

انحصار الحكم الفعلي
بقسم من الافراد

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً



المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و بين الانحصارين فرق جلى ذلك انَّ الأول لا يوجب تعنون العام بخصوص ذلك القسم المتبقى من الافراد بل ثبوت وجوب الإكرام فى الفقير العادل انما هو باعتباره فقيراً من دون دخل لخصوصية عدالته فيه لأنَّ موت بعض مصاديق موضوع الجعل لا يؤثر على الجعل نفسه الذى يكون الموضوع مقدراً فيه كما لا يخفى، بل حتى لو فرض عدم وجود شىء من موضوع الجعل فالجعل ثابت على موضوعه المفروض فى أفق الجعل، و لهذا لا يعقل أن يكون انعدام بعض مصاديق الموضوع خارجاً موجباً لتعنون موضوع الجعل بغيره بل الموضوع نفس الموضوع و انما لا يجد مصداقاً ينطبق عليه غيره.

المقام الثاني - في المخصص المَجْمَلُ مصداقاً

- و أمّا في الثاني فلا محالة يتحدد العام و يتعنون بغير مورد التخصيص لأنّ التحديد الوارد منصب على الجعل نفسه ليضيّق منه تخصيصاً أو نسخاً، و من الواضح انه بلحاظ هذه المرحلة أمّا أن يكون هناك تقييد أو إطلاق لاستحالة الإهمال ثبوتاً فإذا فرض ثبوت المخصص جداً و عن مصلحة و ملاك كما هو حال الأحكام الشرعية كان لا محالة دليلاً على التقييد و تعنون الجعل ثبوتاً بالفقير الفاسق لأنّ الإهمال مستحيل و الإطلاق خلف ثبوت التخصيص.

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و بهذا يتضح انَّ نقض المحقق العراقي (قده) على مقالة المحقق النائيني «١» بموارد موت الفقراء الفساق من الغرائب المعدودة التي وقع فيها هذا المحقق فانَّ الفارق بين النحويين مما لا يكاد يخفى.

- (١) - أجود التقريرات، ج ١، ص ٤٥٨ - ٤٥٩

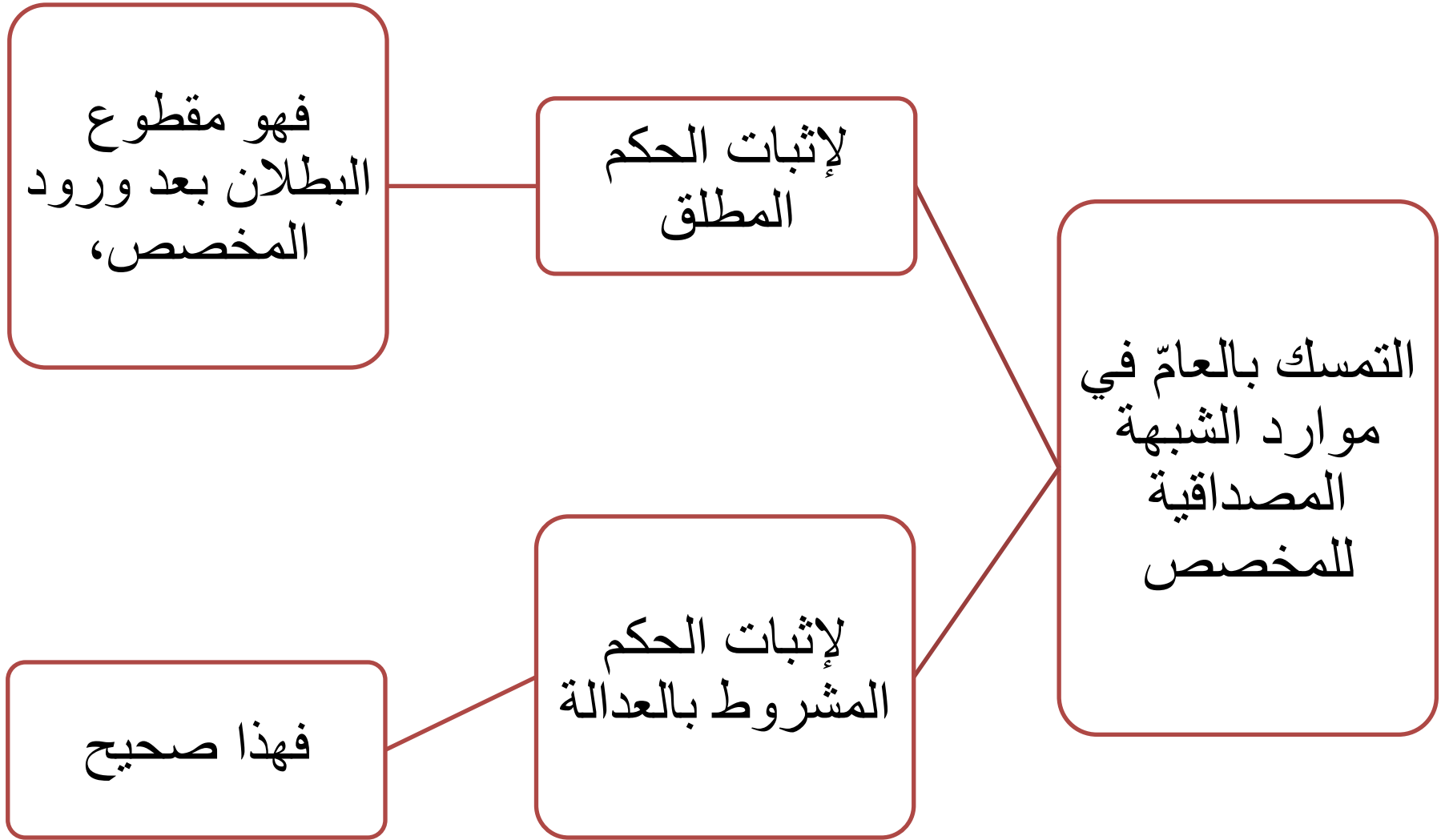
المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

لإثبات الحكم
المطلق

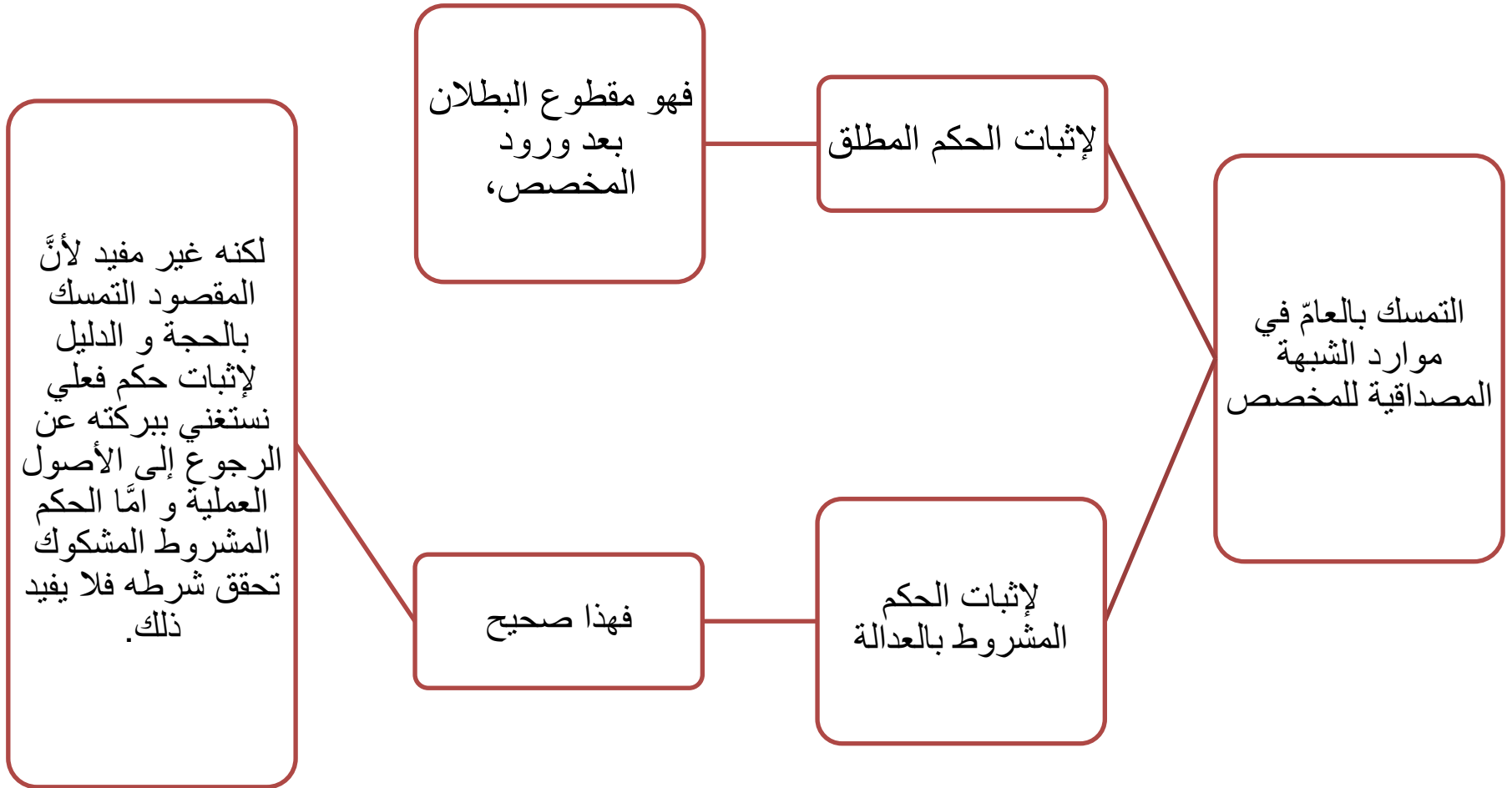
لإثبات الحكم
المشروط
بالعدالة

التمسك بالعام
في موارد
الشبهة
المصداقية
للمخصص

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً



المقام الثاني - في المخصص المجمع مصداقاً



المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و على ضوء هذه المقدمة يقال في موارد الشبهة المصداقية للمخصص
- إنَّ أريد التمسك بالعام لإثبات الحكم المطلق فهو مقطوع البطلان بعد ورود المخصص،
- و إنَّ أريد التمسك به لإثبات الحكم المشروط بالعدالة فهذا صحيح لكنه غير مفيد لأنَّ المقصود التمسك بالحجة و الدليل لإثبات حكم فعلى نستغنى ببركته عن الرجوع إلى الأصول العملية و أمَّا الحكم المشروط المشكوك تحقق شرطه فلا يفيد ذلك.

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- الخطوة الخامسة
- - و ناقش في هذه الخطوة مقالة المحقق النائيني (قده) فنقول: ان **الشبهة** في المقام التي يراد علاجها بالعامّ شبهة **موضوعية** و ليست **حكمية** بحسب الفرض، و على هذا الأساس إذا فرض تمامية مقتضى العام و ظهوره في نفسه للفرد المشكوك أمكن التمسك به لإثبات وجوب إكراهه بالفعل و لو كان يلزم منه كونه عادلاً، فليس التمسك بالعامّ في الموارد مستلزماً لإثبات حكم مطلق حتى يقال بأنه مقطوع الكذب بعد ورود المخصص الدال على التقييد إذ ليست الشبهة حكمية ليراد إثبات الحكم المطلق

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و إنما الشبهة **موضوعية** و مقتضى العام إثبات الحكم الفعلي على كل فرد من افراده فيكون معنى التمسك به في الفقير المشكوك إثبات وجوب إكرامه لأنه عادل تماماً نظير ما إذا قام دليل خاص في زيد الفقير المشكوك في عدالته على وجوب إكرامه فكما كنا نتمسك به و بالملازمة ثبت أنه غير فاسق كذلك الحال في دلالة العام و شموله لزيد فانه يثبت وجوب إكرامه الفعلي لأنه غير فاسق، و وجوب الإكرام لكونه غير فاسق لا يكون معارضاً مع التخصيص كما هو واضح فالحاصل:

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- المعارض مع التخصيص دلالة العام في الشبهة الحكمية على نفي التقييد لا دلالاته في الشبهة الموضوعية
- و مجرد تعنون الجعل المدلول عليه بالعامّ ثبوتاً بنقيض عنوان الخاصّ لا يكفي لإبطال شبهة التمسك بالعامّ في الشبهة المصداقية لمخصصه بعد أن كان ظهوره في إثبات الحكم الفعلي بوجوب الإكرام على كل فرد تاماً في نفسه.

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- نعم لو ضمننا إلى هذا المبنى **مبنى آخر** كأن مدرسة المحقق النائيني (قده) قد أضمته و لم تصرح به و **هو ان العام يدل على ثبوت حكمه في كل فرد بالعنوان المأخوذ فيه** أي ثبوت وجوب الإكرام على كل فرد بما هو فقير فقط. تم ما ترمى إليه إذ يقال عندئذ:
- بأنه لو أريد من التمسك بالعام إثبات وجوب إكرام زيد بما هو فقير غير فاسق فلا مقتضى بعد ورود المخصص و إن أريد إثبات وجوب إكرامه بما هو فقير غير فاسق فلا مقتضى للعام في ذلك إذ لا ظهور فيه على ان زيد بما انه غير فاسق يجب إكرامه،

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و من هنا نعلم انَّ تمامية مقالة الميرزا (قده) و برهانه في المقام مبنيٌّ على الاعتراف بأمرين:
- أحدهما - تعنون العام ثبوتاً بغير عنوان الخاصّ.
- و الثاني - دلالة العام إثباتاً على ثبوت حكمه في كل فرد بما انه معنون بعنوان العام.

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و نحن نوافق مدرسة الميرزا (قده) في الأمر الأول و اما في الثاني فلا نعترف بدلالة العام على ثبوت حكمه في كل فرد بما هو معنون عنوان العام و انما العام يدل على ثبوت حكمه الفعلي في كل فرد من افراد عنوان العام مهملاً من حيث كونه بذلك العنوان فقط أو من جهة دخل عنوان اخر فيه أيضاً.

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- نعم عمومه للفرد الفاقد للقيود ينفي دخل ذلك القيد في موضوع الحكم إلا أن هذا لا يعني أن عمومه لكل فرد وشموله له لكونه مصداقاً للعنوان المأخوذ فيه لا غير، فعمومه لكل فرد لا يقتضي إلا إثبات الحكم الفعلي فيه مهملاً من ناحية ما هو مناط ثبوت الحكم،

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و استفادة عدم دخالة غير العنوان المأخوذ في مدخول العموم في الحكم انما يكون ببركة عمومته للفرد الفاقد - و هو الفقير الفاسق - الذي علم بكذبه بعد ورود المخصص لا انها شرط في دلالته و شموله لكل فرد،
- فمقتضى العام بلحاظ الفرد المشكوك فعلى و الشك في وجود المانع عنه، لما تقدم في الخطوة الثالثة من ان العموم ينحل إلى دلالات عديدة بعدد كل فرد فرد فأخراج أى فرد حتى الفرد المشكوك يكون تخصيصاً زائداً على العام فلا يقاس بباب المطلقات كما هو واضح [١].

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

[١] - يفهم من هذا البيان ان هناك فرقاً بين المطلق و العام فالمطلق لا مجال لتوهم حجيته في الشبهة المصدقية لمقيده، و هذا يمكن ان يبين في وجهه أحد أمرين الأول - ان المطلق لا ينظر فيه إلى الافراد و انما يكشف الإطلاق عن ان تمام الموضوع للحكم ثبوتاً ذات الطبيعة و بعد ورود المقيد علم بأنها ليست تمام الموضوع و انما الموضوع هو المقيد و المفروض الشك فيه و هذا بخلاف العام الذي يكون الحكم فيه ثابتاً على كل فرد فرد.

و هذا المقدار من البيان يمكن الإجابة عليه بأن الفرق بين العام و المطلق ليس من ناحية رؤية الافراد في العام دون المطلق كيف و ان المطلق أيضاً قد يكون ناظراً إلى الافراد كما في الجمع المضاف في مثل قولك «أكرم علماء البلد» كما ان العام ربما يكون الاستيعاب فيه أجزاءياً أو مجموعياً و انما الفرق من ناحية دلالة العام على الاستيعاب باللفظ بخلاف المطلق الذي تكون الدلالة فيه بالسكوت و عدم البيان.

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- الثاني - ان العام حيث يدل فيه اللفظ على الاستيعاب و شمول الحكم لكل فرد فرد فيكون مقتضى التمسك بالعموم فيه لكل فرد نفى خروجه عن الحكم بأى عنوان من العناوين بخلاف المطلق فانه لا يوجد فيه ما يدل على هذا النفي الا بمقدار ما يسكت عنه من القيود فإذا ثبت التقييد بقيد كالعادل فمع الشك فى انطباقه لا يوجد ما ينفي به عدم خروج ذلك الفرد بذلك العنوان لا باللفظ كما هو واضح و لا بالسكوت لأن المفروض العلم بالتقييد. و اما العام فعمومه للفرد المشكوك بنفسه يدل على استيعاب الحكم له لفظاً أى يدل على نفي انطباق أى عنوان مخرج له عن العام و هذه الدلالة فى الشبهة الحكمية تقتضى نفي التخصيص بعنوان آخر و فى الشبهة المصداقية بعد فرض ثبوت التقييد بالعدالة تقتضى نفي انطباق ذلك العنوان على المصداق المشكوك فيه. فالجواب: ان المطلق و ان كان يمكن التمسك بإطلاقه فى الفرد المشكوك لنفى أخذ عدمه قيدا فى الجعل و إثبات سعة الجعل من ناحية إلا ان هذا لا ينفي احتمال خروجه بقيد آخر غير مسكوت عنه و معلوم الحصول. و هذا بخلاف العام فان عمومته للفرد يدل باللفظ على عدم خروجه بأى عنوان فيدل بالملازمة على عدم خروجه بالقيد المعلوم أيضاً.

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و مما يدل على عدم تمامية الأمر الثاني المتوقف عليه برهان الميرزا (قده) انا لو فرضنا ان دلالة العام على وجوب إكرام كل فقير انما هي باعتبار كونه فقيراً لا غير، لزم عدم حجية العام في الباقي بعد ثبوت التخصيص فضلاً عن الشبهة المصداقية لمخصصة للعلم بكذب دلالاته هذه و لا مقتضى لظهور آخر فيه كما هو واضح.

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- الخطوة السادسة - في بيان البرهان الفني المختار على عدم جواز التمسك بالعامّ في الشبهة المصداقية لمخصّصه.

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و الصحيح في وجه عدم صحة التمسك بالعام في الشبهة المصدقية للمخصص هو أن يقال لا إشكال في توقف التمسك بالعام في ذلك على دلالة العام على الحكم في **الشبهة الموضوعية** و لا يكفي ملاحظة دلالاته في **الشبهة الحكمية** إذ بلحاظها فقط لا يمكن إثبات حكم الفرد المشكوك لأنَّ الحكم المطلق يعلم بخلافه بعد ثبوت المخصص و الحكم المقيد لا يجدى مع الشك في شرطه
- فلا محيص من التمسك بدلالة العام بلحاظ الفرد المشكوك بنحو الشبهة الموضوعية لإثبات وجوب إكراهه بالفعل الدال بالالتزام على انه عادل. و هذه الدلالة يمكن تخريجها بأحد طريقتين:

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- الطريق الأول - أن نتمسك بدلالة العام في الفرد المشكوك لإثبات وجوب إكرامه واقعاً من باب انه عادل واقعاً.
- وهذا الطريق غير تام لأن الخطاب المولوي لا يتكفل لإثبات حكم ليس من شؤون المولى بما هو مولى الكشف عنه بل هو من شؤونه بما هو عالم للغيب أو عالم به صدفة، و من هذا القبيل وجوب إكرام زيد لكونه عادلاً واقعاً فإن هذه الحصة من وجوب الإكرام كأصل عدالة زيد نسبتها إلى المولى بما هو مولى و إلى العبد على حد سواء فلا تكون الخطابات المولوية الصادرة من المشرع بما هو مشرع كاشفة عرفاً عنها.

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- فالحاصل: إن أُريد إثبات وجوب إكرام زيد حتى لو كان فاسقاً واقعاً فهذا مقطوع الكذب بعد ورود المخصص و إن أُريد إثبات وجوب إكرامه من باب كونه عادلاً فهذا ليس من شأن المولى بما هو مشرع الكشف عنه فلا طاقة في خطابه الصادرة عنه بما هو مشرع و مولى لإثباته نعم لو تصدى المولى بنفسه لبيان وجوب إكرام زيد بالخصوص كان ظاهر تصديه انه قد أحرز تحقق القيد خارجاً.

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- الطريق الثاني - هو التمسك بدلالة العام في الفرد المشكوك لإثبات وجوب إكرامه الظاهري و لو من باب ان الشارع جعل الفقر - العنوان المأخوذ في العام - أمانة على العدالة - القيد المنكشف بالمخصص - و ذلك تحفظاً على دلالة العام و شموله للفرد المشكوك فيكون وجوب إكرامه لكونه عادلاً ظاهراً و هذا ليس كالعدالة الواقعية خارجاً عن شئون المولى بما هو مولى بيانه بل جعل الأمانية كسائر الأحكام من شغل المولى بما هو مشرع.

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و هذا الطريق أيضاً غير تام و ذلك لأنَّ الحكم الظاهري بوجوب إكرام زيد المشكوك فرع ثبوت وجوب الإكرام له واقعاً على تقدير عدالته الواقعية، لأنَّ الحكم الظاهري في طول الشك و احتمال ثبوت الحكم الواقعي،

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و حينئذٍ إن أُريد التمسك بالعام في الفرد المشكوك مرتين مرة لإثبات وجوب إكراهه الواقعي مشروطاً بعدالته الواقعية و مرة أخرى لإثبات وجوب إكراهه الظاهري فهو واضح الفساد، فإن الدليل لا يتكفل إلا لإثبات وجوب إكراه واحد على كل فرد،
- و إن أُريد التمسك به لإثبات الوجوب الواقعي فقط المشروط بالعدالة فهو لا يفيد،
- و إن أُريد التمسك به لإثبات الوجوب الظاهري فقط فهو غير معقول لأنه كما أشرنا في طول ثبوت الوجوب الواقعي فلا يعقل ثبوته من دون ثبوت الوجوب الواقعي المشروط.

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و دعوى أنَّ المدلول المطابقى انما هو الوجوب الظاهرى و ليكن ثبوت الوجوب الواقعى المشروط مستكشفاً بالدلالة الالتزامية،
- مدفوعة: بأنَّ الوجوب الظاهرى ليس فى طول ثبوت الوجوب الواقعى فى لوح الواقع بل فى طول وصول الحكم الواقعى و احتمالاه فلا يمكن أن يكون وصوله بنفس وصول الحكم الظاهرى أو فى طوله كما هو واضح [١].

المقام الثاني - فى المخصص المجمع مصداقاً

[١] - قد يقال لا يكون جعل الحكم الظاهرى فى طول وصول الواقعى و انما فعلية مجعوله فى الشبهة الموضوعية فى طول وصول الجعل الواقعى فى الشبهة الحكمية و عموم العام فى الفرد المشكوك يثبت جعل الحكم الظاهرى فى الشبهة الموضوعية فيكون بنفسه كاشفاً بالملازمة عن جعل الحكم الواقعى فى الشبهة الحكمية.

• و الجواب: اللغوية المذكورة عرفية و اما بالدقة العقلية فلا لغوية كما ذكر و لكن اللغوية العرفية كافية لمنع عن انعقاد العموم نعم لو كان الدليل وارداً فى خصوص المورد فمقتضى قرينة الحكمة و صونا للكلام عن اللغوية ثبوت اللازم.

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و قد يتوهم ورود هذا الجواب على الطريقة الأولى بدعوى انّ التمسك بالعامّ لإثبات الحكم الفعلى علي زيد أي المجعول فرع ثبوت الجعل له على تقدير كونه عادلاً فانّ المجعول أيضاً في طول الجعل فانّ أريد التمسك بالعامّ لإثبات الجعل لزيد و المجعول معاً فهو غير ممكن لعدم وجود دلالة واحدة في العام بالنسبة إلى زيد، و إن أريد التمسك به لإثبات الجعل المشروط فهو لا يجدي، و إن أريد إثبات المجعول فقط من دون جعل فهو غير معقول.

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- إلاَّ أنَّ هذا التوهم غير صحيح لأننا نتمسك بالعام لإثبات الحكم الفعلي بالمطابقة و نثبت الجعل بالالتزام و ليس فعلية المجعول في طول وصول الجعل بل في طول ثبوته الواقعي.

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- ثم انَّ هناك إشكالاً رئيسياً مشتركاً على الطريقتين معاً و حاصله: انَّ ظهور العام لا يساعد على إثبات وجوب الإكرام في الفرد المشكوك لا بالطريقة الأولى و لا بالطريقة الثانية.

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- أمّا الأول فلأنّ إثبات الحكم الفعلي بالعامّ علي الفرد المشكوك معناه صيرورة مدلول العام إخباراً في هذا الفرد لأنّ فعلية مجعول جعل ثابت بدليل آخر قضية خبرية لا محالة، فإن أُريد جعل الخطاب العام في تمام مدلوله إخباراً عن فعلية جعل ثابت في مرتبة سابقة فهو واضح البطلان بل خلف لأنّ الكلام في التمسك بدليل الجعل في الشبهة المصداقية، وإن أُريد جعل خصوص هذه الدلالة منه إخباراً فهو أشنع لأنّ الدال على الحكم في العام واحد فهو أمّا أن يكون إخباراً أو إنشاءً فجعله إخباراً بلحاظ بعض الافراد و إنشاءً بلحاظ الباقي إن لم يكن مستحيلاً فلا أقل من انه غير صحيح إثباتاً.

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و لا يقاس ذلك بما إذا ورد دليل خاص على وجوب إكرام زيد المشكوك في عدالته فانه لو علم ان ملاك الإكرام هو العدالة لا إشكال في كون القضية إنشائية و ليست إخبارية و مع ذلك يستفاد انتفاء الفسق، و ذلك لأنه في مثل هذه الحالة يكون الخطاب كاشفاً عن جعل شخصي و يكون المولى بنفسه قد تصدى إلى إحراز موضوعه فلا تكون عدالته المشكوكة مأخوذة في موضوع الجعل الشخصي و إن كان الملاك مقيداً بها بل يكون حالها حال أصل الملاك من حيث عدم تقييد الخطاب به لكون المولى متصدياً لإحرازه في موضوع جعله،

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و مثل هذا لا يعقل افتراضه في المقام فإنَّ استفادة جعل شخصي في زيد بالخصوص يلزم منه أن يكون خطاب العام متكفلاً جعلين أحدهما جعل وجوب الإكرام على الفقراء العدول بتوسط عنوان كل فقير عادل و الاخر جعل شخصي لوجوب إكرام زيد على كل حال و هو واضح البطلان فإنَّ خطاب العام لا يتكفل إلاَّ جعلاً واحداً بتوسط عنوان العام على نهج القضية الحقيقية اللهم إلاَّ أن نرجع الجملة إلى خبرية فيمكن أن تكون إخباراً عن جعل متعددة و قد عرفت فساد ذلك أيضاً.

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و أمّا الثاني فلأنَّ الحكم الظاهري يختلف عن الحكم الواقعي في مرحلة الجعل حيث يكون موضوعه الشك في الحكم الواقعي، و حينئذٍ لا يعقل أن يكون عموم العام في الفرد المشكوك كونه من افراد المخصص دالاً على وجوب إكراهه الظاهري لأنه لو دل على وجوب ظاهري فعلى فيه كان إخباراً و إن كشف عن جعله فيه على حد جعل الوجوب الواقعي في الفقير العادل فهو غير معقول لأن كل خطاب لا يتحمل إلا الكشف عن جعل واحد و هو أمّا أن يكون واقعياً لم يؤخذ في موضوعه الشك أو يكون ظاهرياً أخذ في موضوعه ذلك.

المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و يمكننا أن نستخلص من مجموع ما تقدم انَّ التمسك بالعام في الشبهة المصداقية لمخصصه غير صحيح لأنَّ ذلك انما يتصور بأحد أنحاء أربعة كلها غير تامة.

المقام الثاني - في المخصص المجمع مصداقاً

بلحاظ الشبهة الحكمية

بلحاظ الشبهة الموضوعية

لإثبات حكم ظاهري لوجوب الإكرام في الفقير
المشكوك فسقه

لإثبات جعل مطلق في الفرد المشكوك غير مقيد
بالعدالة لكونها محرزة من قبل المولى نفسه

التمسك بالعام في
الشبهة المصدقية
لمخصصه



موسسه
رواق
و حکمت

تهیه شده در موسسه رواق حکمت

قم - ۵۵ متری عماریاسر، کوچه ۱۵، پلاک ۸۲

تلفن: ۰۲۵-۳۷۷۱۶۰۶۰ دورنگار: ۰۲۵-۳۷۷۱۹۷۴۰

www.ravaqhekmat.ir